الفصل الثاني

«علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر»

تمهيد

بعدقيامنابدراسةنظريةلكلمنظاهريتيالبطالةوالنموالاقتصاديفيالفصل السابقوالتياستخلصنامنهاالعلاقة العكسية بينهما حسب
أوكين، سنحاولفيهذاالفصلالأخيرإثباتذلكمعتمدينفيذلكعلىالنظريةالاقتصاديةأولا، ثمالبحوثوالدراساتالسابقةفيهذاالشأن ،فبغضالنظرعنالاختلافالذييصادفالدارسلموضوعالبطالةفيكيفيةمعالجها
إحصائياأواجتماعياأواقتصاديا(، فإنالجميعيتفقأساساعلىأنهناكبعدينللبطالة، بعدهيكليوبعدظرفي، حيثسوفنهتمنحنفيهذه الدراسةالقياسيةبالبعدالظرفيللبطالةلماله منعلاقةبالنموالاقتصادي، بالإضافةإلىهذافسنعتمدفيدراستناهذهعلىبعضالمعاييرالتي يجبأنيراعيهاكلدارسللقياسالاقتصادي،
وتتمثلهذهالمعاييرفيالمعاييرالاقتصادية، والتيتحددبواسطةمبادئالنظريةالاقتصادية، وهذهالمعاييرهي
المعاييرالإحصائيةومعاييرنظريةالقياسالاقتصادي وكذا تطبيق علاقة أوكين على النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر .

و لذلك فقد قمنا بتقسيم هذا الفصلإلىمبحثينإثنينهما:

المبحث الأول : تحليل تطور مؤشر البطالة في الجزائر.

المبحث الثاني: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

المبحث الأول : تحليل تطور مؤشر البطالة في الجزائر

يعتبر مشكل البطالة في الجزائر من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الدولة، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى علاقة البطالة ببعض المتغيرات الديموغرافية .

أولا: تطور عدد السكان في الجزائر للفترة (1980-2013)

تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عنه من زيادة في أعداد السكان الناشطون اقتصاديا إلى زيادة عرض العمل لاعتباره من بين أهم العوامل في تحديد جانب العرض . ومع عدم قدرة الطلب على العمل على تغطية ما هو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتما غالى زيادة حجم البطالة ومعدلها .

والجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني من عبئ ديموغرافي كبير، حيث يتصف معدل نمو السكان بالارتفاع ما يؤدي إلى زيادة عدد السكان ومنه وجود عرض متزايد في سوق العمل حيث نجد أنه بلغ عدد السكان في الجزائر في سنة 1980 ما يقارب 19475.2 ألف شخص وارتفع هذا العدد ليصل إلى 31719.45 سنة 2000، واستمر هذا العدد في الزيادة ليصل إلى 39208.19 ألف شخص خلال سنة 2013 والشكلالموالي يوضح تطور عدد السكان في الجزائر :

الشكل رقم (2-1): تطور عدد السكان في الجزائر خلا الفترة (1980-2013)

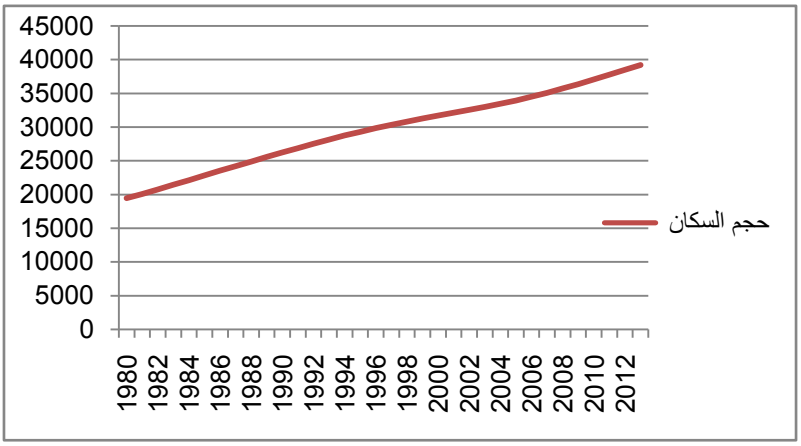

المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم (01)

ثانيا:واقع القوى العاملة غير المشتغلة (البطالين) وتوزيعها :

تنال مشكلة البطالة اهتماما كبيرا، وأن تحديد حدة هذه المشكلة يقتضي تمييز السكان الذين تمسهم البطالة على أساس عدد من التصنيفات، ومن أهمها :

- ✓ السن (فئات العمر)؛

- ✓ الجنس والمستوى التعليمي؛
- ✓ المناطق الجغرافية والجنس.

والهدف من معرفة توزيع البطالين حسب هذه التصنيفات هو معرفة خصائص البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة .

1. توزيع البطالين حسب السن(فئات العمر) :

لمعرفة تركز البطالة ضمن الفئات السكانية سنقوم بتحليل تطور حجم البطالة في الجزائر من خلال الشكل البياني.

الشكل رقم (2-2):توزيع البطالين حسب فئات العمر

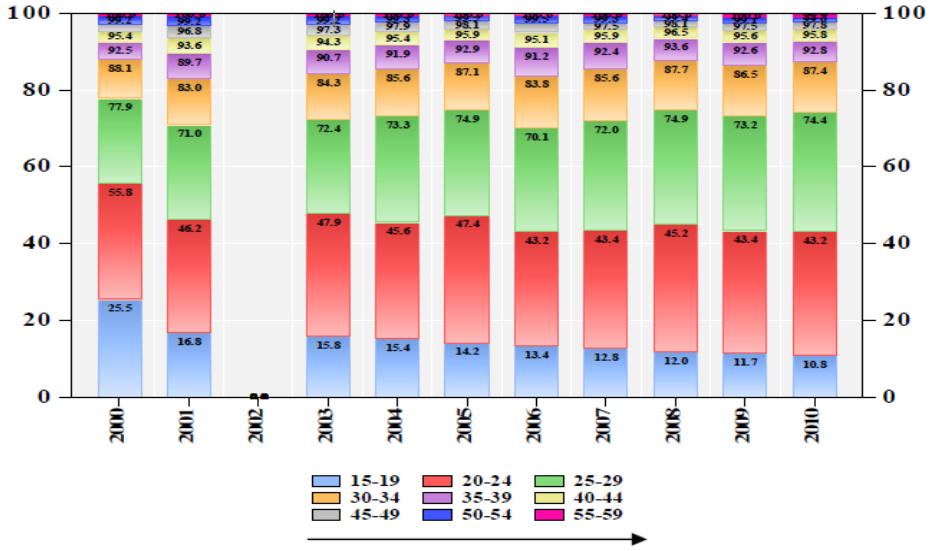

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS الجزائر

يعطي الشكل أعلاه فكرة حول توزيع البطالة حسب فئات العمر خلال السنوات الواضح ة آنفا، حيث نلاحظ أن العاطلين عن العمل (البطالين) معظمهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حيث أن نسبة البطالة لدى هذه الفئة سجلت عام 2000 حوالي 78%، وعلى العموم فإن هذه النسبة لا تقل عن 70 %خلال الفترة المبينة في الشكل (2000-2010) حيث أن هذه النسب مرتفعة جدا إذا ما قورنت بالفئات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ أن فئة (20-24) سنة هي التي تعاني أكثر من غيرها من البطالة حيث سجلت سنة 2000 معدل بطالة 30.3%ليرتفع إلى معدل بطالة يقدر بـ :32.4 %سنة2010.

ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى أن الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج خلالها معظم الطلبة الجامعيين والمكونين في المعاهد، كذلك المؤدين لواجب الخدمة الوطنية والذين معظمهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل،وهم بدون تجربة أو خبرة ميدانية،حيث أن أغلبية المؤسسات الاقتصادية تعطي أولوية التوظيف للأفراد

المؤهلين وذوي الخبرة المهنية، مما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان النشطين، نفهم من هذا أن البطالة تتركز بشكل خاص بين الشباب الداخلين لسوق العمل لأول مرة.

2. توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي خلال (2010-2011):

تعتبر البطالة بين فئة المتعلمين من أهم التحديات التي تواجهها السلطات في الجزائر، حيث تختلف حالة الجزائر عن الافتراضات السائدة والتي ترى أن زيادة التعليم من شأنه أن يقلل احتمال وقوع البطالة فتكون حينها نسبة المتعلمين بين المتعطلين قليلة.

وتشير بطالة المتعلمين إلى وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم وسوق العمل حيث ينتج عدم توافق بين المهارات والكفاءات التي تطرحها أنظمة التعليم والتدريب، كما يدل ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين على أن سياسات التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر متحيزة لغير المتعلمين.

يمكن النظر إلى توزيع البطالة كذلك من زاوية أخرى، وتتمثل في توزيع البطالين من حيث الجنس والمستوى التعليمي، والجدول المواليبوضح لنا ذلك :

الجدول رقم (2–1): توزيع البطالين حسب الجنس والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	2010			2011		
	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
بدون تعليم	1.7	2.7	1.9	2.4	3.0	2.5
الابتدائي	7.5	8.0	7.6	6.3	7.4	6.3
المتوسط	10.5	12.8	10.7	11.9	18.6	12.6
الثانوي	7.0	17.2	8.9	6.9	15.0	8.6
العالي	10.4	33.3	20.3	8.9	22.4	15.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS الجزائر

هذه النسب والأرقام تمثل تطورا جديدا، ففي عام 2010لأول مرة تتجاوز نسبة بطالة الشباب حاملي الشهادات الجامعية،نسبة البطالة لدى الفئات من دون تحصيل علمي والمضاف إليها الفئة ذات التعليم الابتدائي .هذه الوضعية العميقة تمثل حالة من عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد وذلك لثلاثة أسباب نوجزها فيما يلي :

- ✓ التعليم العالي أصبح يشكل هدرا للموارد التي تم استثمارها في تراكم رأس المال البشري،دون أن تساهم هذه الأخيرة في تكوين النمو الاقتصادي؛
- ✓ بطالة الشباب المؤهل تؤثر سلبا على حافز لدى الشباب للاستثمار في رأس المال البشري.وبالتالي فهم على دراية على أنه لا يمكنهم تقدير قيمة هذا الاستثمار، وبالتالي يفضلون تخصيص الوقت المتاح لهم في العمل سواء ضمن القطاع الرسمي أو غير الرسمي، الأمر الذي سيحد من تراكم رأس المال البشري.في حين أن هذا الأخير يشكل عاملا أساسيا في تكوين النمو الاقتصادي[1].
- ✓ بطالة الخريجين الحاملين للشهادات، تخلق صدمة اجتماعية لدى الفئات الشابة المقبلة على مواصلة التعليم فهي تولد التوقعات المتشائمة لهم.

3. توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة (2000-2008)

إن النظر إلى العمالة من هذه الزاوية يكشف لنا بلا شك مجموعة من التوترات والاختلالات في التوازن، إذ أنالتوزيع الجغرافي للسكان له الأثر الكبير في توزيع العمالة ،بالإضافة إلى المشاريع الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لها دور بارز في تركز العمالة، بناء على هذا الأساس يمكن تقسيم العمالة الوطنية إلى تجمعين كبيرين أحدهما مدني (حضري) والآخر ريفي، وسوف نرى من خلال الشكل (2-3) و(2-4)كيف تتوزع البطالة بين الرجال والنساء على المناطق الحضرية أو الريفية

الشكل رقم (2-3):نسب البطالة حسب الجنس

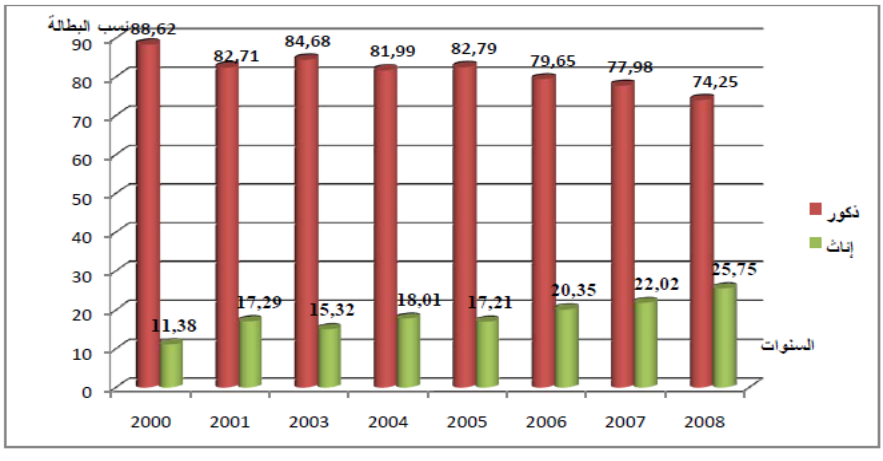

[1] دحماني محمد درويش 2012-2013، ص12

المصدر: دحماني محمد درويش، مرجع سبق ذكره، ص 211

من خلال المعطيات الاحصائية في الشكلين أعلاه يمكن أن نسجل مجموعة من الملاحظات:

- ✓ تمس البطالة فئة الذكور أكثر من الإناث، حيث بلغت نسبة البطالة عند الذكور 88.62% سنة 2000 وانخفضت في سنة 2008 لتصل إلى 74.25 %، في المقابل نجد أن البطالة عند الإناث عرفت تزايدا إذ سجلت سنة 2000 حوالي 285718 بطال أي بنسبة 11.38%لتصل إلى حوالي 301000 بطال أي بنسبة 25.75%سنة 2008، ويرجع السبب في ذلك إلى دعم الدولة لفئة البطالين مما جعل نسبة العاطلات عن العمل تزداد بسبب تسجيل الإناث في مكاتب البحث عن العمل للاستفادة من التعويض عن البطالة ومن المساعدات الأخرى التي تقدمها الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع نسبة الإناث المتخرجات اللواتي دخلن سوق العمل لأول مرة، إضافة إلى اللواتي سرحن من العمل مع بداية التسعينات نتيجة الإصلاح الاقتصادي [1]. اضافة إلى أن مجالات العمل التي تناسب الإناث وتتماشى مع طبيعتهم أقل من المجالات العديدة الخاصة بالرجال، اضافة إلى تفضيل أرباب العمل خاصة الخواص لتوظيف الرجال، لأن النساء عادة ما يكونون أكثر غيابا نتيجة لالتزاماتهم العائلية وحالاتهم الخاصة.

الشكل (2-4):توزع البطالة حسب المناطق الجغرافية

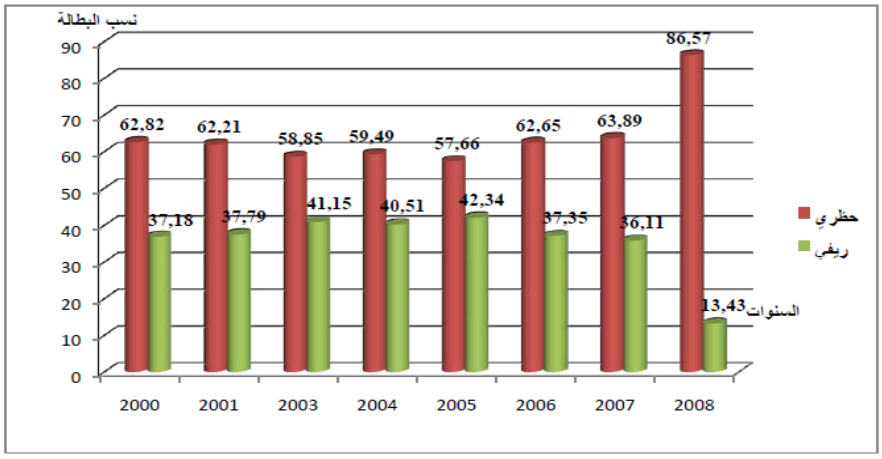

المصدر: دحماني محمد درويش، مرجع سبق ذكره، ص212

كما نلاحظ كذلك أن حجم البطالة كبيرة بالنسبة لمنطقة الحضر، إذا ما قورنت بحجم البطالة في الريف، حيث سجل سنة 2008 أن هناك 1012000 بطال في المدينة مقابل 157000 بطال في الريف. وقد

[1] سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص ص80-81.

يرجع هذا الأمر إلى الكثافة السكانية في المناطق الحضرية، إضافة إلى أن أغلب سكان الأرياف يزاولون مهن حرة متعلقة بالزراعة وغيرها.

و منه نستنتج أن :

- ✓ الذكور يمثلون قوة عاملة نشطة أكبر من الإناث.
- ✓ ارتفاع نسبة البطالة لدى الإناث في المدينة أكبر من الريف، يرجع ذلك إلى عادات وتقاليد الريف الجزائري حيث أن المرأة تتميز بمؤهلات ضعيفة إذا ما قورنت بالمرأة في المدينة
- ✓ الكثافة السكانية مرتفعة بالمدينة أكبر من الريف.
- ✓ انعدام الأمن خلال هذه الفترة شجع الهجرة من الريف إلى المدينة وبالتالي زيادة المجتمع النشط في المدينة أكبر منه في الريف.[2]

ثالثا. تطور البطالة في الجزائر وفقا للمراحل الاقتصادية:

إن ظاهرة البطالة بقية الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لهذه الأخيرة من تأثير على نفسية الفرد، خاصة تلك الفئات التي تعيش مرارة هذه الظاهرة، والشكل المواليبوضح تطور معدلات البطالة للفترة المشار إليها :

الشكل رقم (2-5) : تطور معدلات البطالة في الجزائر وفقا للمراحل الاقتصادية للفترة 1973-2011

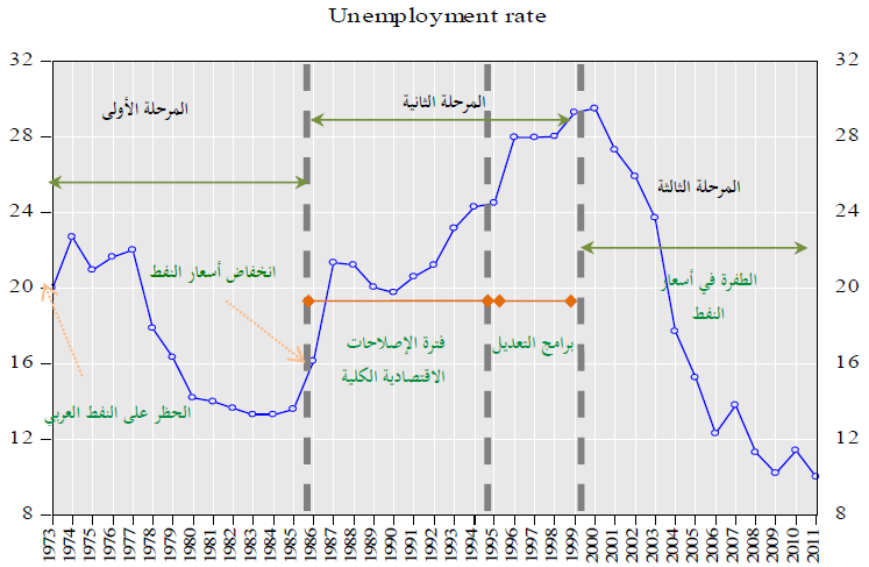

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS الجزائر

[2] شوق فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

بالرغم من تراجع معدل البطالة في الجزائر من 23.66% في المتوسط في الفترة 1986-2000 إلى حوالي 16.54% في المتوسط في الفترة (2001-2010)، إلا أن الجزائر من بين الدول التيسجلت أعلى معدلات بطالة بالمقارنة مع دول كثيرة بالعالم، ومع المتوسط العالمي البالغ 5.7%يبقى ارتفاع معدلات البطالة أهم تحد تواجهه الجزائر كغيرها من الدول العربية التي تعاني نفس المشكل.ولم يطرأ تغيير كبير على توزيع البطالة بين الدول العربية الأقل دخلا.أو في الدول التي تأثرت اقتصادياتها بحالة عدم الاستقرار.

إن انخفاض معدلات البطالة الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة كان لافتا، خاصة في ضوء تزايد مساهمة القطاع الخاص في التشغيل. وساهم في تحسين أوضاع أسواق العمل الأثر الإيجابي الذي بدأ يظهر في الوقت الحالي.

من خلال الشكل البياني (2-5) يمكن تحديد الاتجاهات العامة للبطالة خلال العقود الأربعة الماضي:

- المرحلة الأولى 1970-1985:تراجعت معدلات البطالة بشكل كبير وذلك راجع إلى تبني إقامة إستراتيجية صناعة ثقيلة في البلد، باعتبار أن الصناعة قطاع يتميز بكثافة عنصر العمل .
- المرحلة الثانية 1986-2000:تزامنت هذه المرحلة مع الصدمة البترولية والتي كان نتيجتها التراجع الكبير في الموارد الخارجية للبلاد نتيجة تراجع أسعار النفط.إن هذه الوضعية الخطيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1986، كان لها انعكاسات على مختلف الأصعدة والمجالات والمتغيرات، خاصة البطالة، وقد ارتفعت هذه النسبة من 13.59% سنة 1985 إلى 16.14% سنة 1986،لتصل إلى مستويات قياسية بنسبة 29.50% سنة 2000. هذا الارتفاع كان نتيجة الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال تلك الفترة، ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، والتي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية نتيجة عمليات الخوصصة، وما نتج عنها من تسريح جماعي للعمال، كما أن هذه المؤسسات كانت توظف أعداد كبيرة من العمال حتى وإن تجاوزت حاجتها الحقيقية لعنصر العمل، وهو ما يُعرف بظاهرة البطالة المقنعة.
- المرحلة الثالثة 2001-2011: وتميزت بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت من 29.50 % سنة 2001 إلى 10% سنة 2010، إلا أن معدلات البطالة في الجزائر تبقى عند مستويات مرتفعة وخاصة بين فئة الشباب وفئة حاملي الشهادات الجامعية .[1]

[1] دحماني محمد درويش، مرجع سبق ذكره ص ص209-210

المبحث الثاني: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي وبعض المتغيراتالاقتصادية الكلية في الجزائر

تعد علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي علاقة عكسية حسب العديد من الدراسات السابقة، ولإثبات ذلك يجب معرفة علاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وذلك ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

أولا. تحليل علاقة البطالة بالتضخم :

من المعتقد على نطاق واسع أن هناك علاقة عكسية بين مستوى البطالة ومستوى التضخم في الاقتصاد، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعا يكون معدل التضخم منخفضا، والعكس بالعكس.

لكن الواقع يثبت عكس ذلك لأنه من الممكن أن تكون العلاقة بين التضخم والبطالة إيجابية بحيث تكون العلاقة طردية بين البطالة والتضخم.

والشكل البياني أدناهالتالي يعكس العلاقة بين اتجاه البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2012.

الشكل رقم (2-6):اتجاه البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 1980-2012

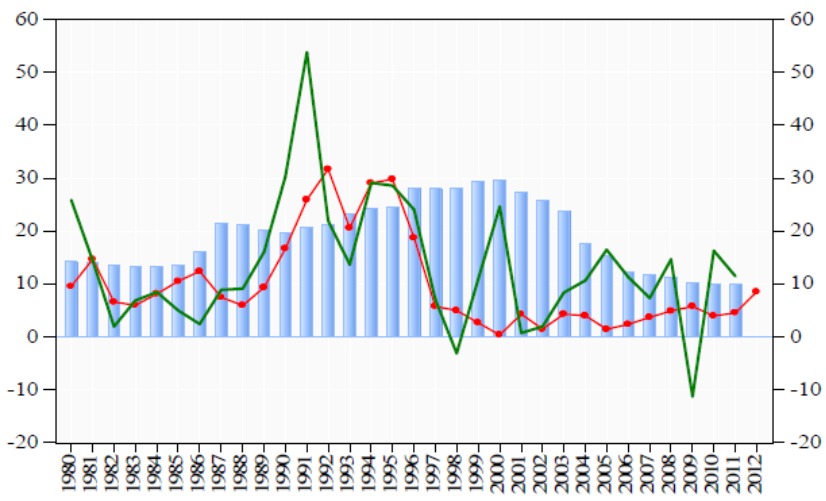

Source: World Bank

بعد سنوات من الاستقرار في معدلات التضخم في الجزائر يلاحظ من خلال الشكل رقم (11)، أن هذه الأخيرة عادت لترتفع مرة ثانية سنة 2012 إلى مستوى 8.5% وهو مستوى قياسي.

وقد يرجع هذا الارتفاع إلى الزيادات الأخيرة في الأجور التي مست أغلب القطاعات، اضافة إلى الارتفاعات المتتالية في الأجر القاعدي المضمون، والتي تضغط في نفس الوقت على حجم التكاليف في العملية الإنتاجية من جهة ومن جهة أخرى على الطلب على السلع والخدمات.أيضا عرفت قيمة العملة الجزائرية في السنوات الأخيرة تراجعا أمام الدولار الأمريكي في محيط يشهد زيادة وارتفاع في أسعار المواد المستوردة وخاصة السلع ذات الاستهلاك الواسع، مما يرفع أسعارها بالدينار داخليا فينتج عنه زيادة في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.ومنه فإن التضخم لا يفسر فقط نقديا بل أيضا هو مرتبط بالدائرة الحقيقية للاقتصاد الجزائري .

وفيما يخص الجانب النقدي، أي جانب تراكم السيولة في البنوك الجزائرية والمرتبط بمداخيل صادرات المحروقات، يبرز مشكل أساسي، يتمثل في عدم قدرة هذه البنوك على تحويل هذه الكتلة المهمة من السيولة في شكل استثمارات منتجة. وهنا يظهر الربط المنعدم بين السيولة المتاحة والإنتاج الغائب الذي يولد التضخم، فالثورة الحقيقية لا تظهر في ضخامة السيولة في البنوك بل في الاستثمار وفي تراكم رأس المال والانتاج المتولد من هذه الكتلة والذي يساهم في خلق الكثير من وظائف الشغل الدائمة والمنتجة ويقلل من التضخم بعرض للسلع،والذي يتماشى وحجم الطلب الداخلي[1].

وبخصوص تطور معدلات التضخم تزامنا مع التغيرات في معدلات البطالة، ومن خلال السلسة الزمنية في الشكل 6، فلا تظهر العلاقة العكسية بوضوح مثلما نص عليها قانون فليبس، فتظهر في بعض السنوات والفترات علاقة طردية بين المتغيرين. وتظهر العلاقة العكسية في سنوات أخرى.وقد خلصت بعض الدراسات القياسية[2] التي عنيت بتحليل العلاقة السببية بين البطالة والتضخم، بعد حصر مختلف المتغيرات المتعلقة بظاهرتي

[1]. عبد الخالق التوهامي، مخاطر التضخم في الجزائر، مجلت الاقتصاديات ،،الرباط، المملكة المغربية 25-04-2013.

[2]. هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائرخلال الفترة 1984 -2010 ، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد7، ديسمبر 2014، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص7-19.

البطالة والتضخم وتقدير النماذج، وذلك عن طريق النماذج الخطية البسيطة OLS، قبل ذلك وجب دراسة استقراريه السلاسل أكدت لنا أنها ليست متكاملة من نفس الدرجة، وبعد دراسة السببية ، تم استخلاص مجموعة من النتائج منها:

- ✓ لا توجد سببية في مفهوم سيمس من ظاهرة التضخم نحو البطالة ومن ظاهرة البطالة نحو التضخم.
- ✓ وجود سببية بين ظاهرة التضخم نحو البطالة في الاقتصاد الجزائري، وكذلك هناك سببية بين البطالة نحو التضخم حسب غرانجر.
- ✓ حسب معطيات الاقتصاد الجزائري هناك أثر ضعيف للتضخم نحو البطالة.

ثانيا: أثر أسعار النفط على البطالة

إن ارتفاع أسعار النفط يمكنأن يكون له أثرا سلبيا على الاستهلاك، الاستثمار، والبطالة فالاستهلاك يتأثر من خلال علاقته الطردية مع الدخل المتاح (disposable income) ،أما الاستثمار فيتأثر من خلال ارتفاع تكاليف المشاريع.

إن حدوث ارتفاع دائم ومستمر في أسعار النفط قد يكون سببا في تغيير الهيكل الإنتاجي، وقد يؤدي ذلك إلى آثار عميقة على البطالة ، ففي الواقع نجد أن ارتفاع أسعار النفط يخفض عائدات القطاعات ذات الكثافة في استخدام النفط، وهو ما يمكن وهو ما يمكن أن يحث المؤسسات على اتخاذ وتبني طرق إنتاج جديدة أقل استخداما وكثافة للمدخلات البترولية ،هذا التغيير في هيكل الإنتاج ينجر عنه إعادة توزيع لعنصري العمل ورأس المال بين مختلف القطاعات، ما من شأنه أن يكون له تأثير على البطالة في المدى الطويل.

في ذات السياق، قام كل من Hooker،oswald وcaruth (1998) بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على سوق العمل، بينما قام Davis وhaltiwange(2001) بتحليل أثر ديناميكيات أسعار النفط على المعدل الطبيعي للبطالة.في حين أشار bjornland(2008) إلى أن الأسعار المرتفعة للنفط الخام من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع ربحية قطاع الطاقة في الاقتصاديات المصدرة للسلعة النفطية، وهو الأمر الذي يساهم في توفير فرص أكثر للاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الطلب على العمل ورأس المال.

إن آثر حركات أسعار النفط على سوق العمل يمكن أن تختلف باختلاف الآفاق الزمنية المدروسة ، حيث بين keane وPrasad(1996) أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض حجم العمالة في المدى القصير

بينما يؤدي إلى زيادتها في المدى الطويل .هذه العلاقة المعكوسة في المدى الطويل يمكن إرجاعها إلى علاقات التكامل والإحلال بين مختلف فئات سوق العمل .[1]

.

فقدساهمتالظروفالاقتصاديةالصعبةالتيعانىمنهاالاقتصادالوطنيعبرمختلفمراحلتطورهوالتيارتبطتبشكلٍوثيقبقيودٍخارجيةناتجة عنالتبعيةالكبيرةلقطاعالمحروقات –فيتعميق واستفحالهذهالمشكلة،إذأنهوبالرغممنعدموجوداتفاقأوإجماعواضححولتاريخبدايةهذهالعوامل والظروف،إلاأنههناكشبهاتفاقعلىأنفترةالثمانينيات– وبالضبطسنة – 1986 شكلتنقطةالانطلاقالفعليةفيظهورنتائجهذهالأوضاعالصّعبةعلىظاهرةالبطالة،أينكانالانخفاضالمسجّلفيعددمناصبالشّغلا لمستحدثةفيمنتصفالثمانينيات (انخفضعددمناصبالعملالمستحدثةمن140000 خلال الفترة (1980–1984)، إلى (75000)منصبخلالالفترة(1985–1989)) ،أول مظاهر هذه الانعكاسات و الشكل أدناه يوضح تطور معدلات البطالة و تطور أسعار النفط خلال الفترة (1970–2010).

الشكل (2–7): تطور معدلات البطالة وتطور أسعار النفط خلال الفترة (1970-2010)

المصدر : بن سبع حمزة، مرجع سبق ذكره، ص28

ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم وفي مقدمتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر وذلك بمعدلات مختلفة ومتزايدة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي يأمل منها الكثير. ويمكن تحليل هذه العلاقة من خلال الجدول الآتي:

الجدول (2–2): الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر في الفترة (1990–2010)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدلات البطالة
1990	02.2	19.7

[1] بن سبع حمزة، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية** (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم)في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية var للفترة (1970–2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3، 2011–2012، ص ص28.29

21.1	0.06	1991
23.8	.....	1992
23.15	.....	1993
24.4	.....	1994
28.1	O3.5	1995
27.98	00.58	1996
26.41	00.54	1997
28.02	01.26	1998
28.89	00.6	1999
29.77	00.8	2000
27.3	02.17	2001
25.9	01.87	2002
23.7	09.6	2003
17.7	1.03	2004
15.3	1.05	2005
12.3	06.6	2006
13.8	08.8	2007
11.8	08.5	2008
10.2	12.3	2009
12.3	01.5	2010

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

- الديوان الوطني للإحصاء : معلومات حول التشغيل والبطالة في الجزائر.

UNCTAD, world Investment Report 2004, 2007.

من خلال الجدول أعلاه نسجل علاقة عكسية بين المتغيرين المستقل والتابع أي بين الاستثمار الأجنبي المباشروالبطالة في الجزائر،كلما زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلما انخفضت نسبة البطالة ،حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام كانت 0.8 %في سنة 2000 ارتفعت إلى 2.17%في سنة 2001،وهذا أدى إلى انخفاض معدل البطالة من 29.77 في سنة 2000 إلى 27.3% في سنة 2001 ،كذلك بالنسبة لسنة2008 حيث الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام انتقل من 8.5% إلى 12.3%في سنة الموالية،و هذا أدى إلى انخفاض البطالة من 11.8% في سنة 2008 الى10.2%في سنة 2009.[1]

رابعا: أثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر :

بعد الاستقلال اتبعت الجزائر سياسة تنموية طويلة المدى من خلال انتهاج سياسة المخططات التنموية التي ترتكز على الصناعات الثقيلة، وتميزت المرحلة الممتدة من 1967 إلى 1980 بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي، وبحدوث الأزمة النفطية سنة 1986 اتضحت مدى هشاشة الاقتصاد الوطني، مما استدعى القيام بإصلاحات ذاتية لم تحقق نتائج كبيرة، بل زادت حدة البطالة والتضخم والمديونية الخارجية، مما حتم على الجزائر اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية قصد القيام بإصلاحات مدعومة من طرف هده المؤسسات، ثم جاءت مرحلة جديدة من سنة 1999 تميزت بارتفاع أسعار البترول وتحسن مؤشرات

[1] بن سبع حمزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

الاستقرار الاقتصادي الكلي.

1. الاستثمار العمومي والبطالة للفترة (1990-1998):

في نهاية الثمانينات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه والصناعات المصنعة نحو اقتصاد السوق، فقامت بإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، إلا أن هذه الإصلاحات المطبقة لم تأت بالنتائج المنتظرة، بل وعلى العكس من ذلك فقد زادت حدة الأزمة الاقتصادية. وطبقت الجزائر أول برنامج تثبيت لمدة سنة بعد إمضائها اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 مارس 1989 تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته 300 مليون دولار.

الجدول (2–3): تطور معدل البطالة والاستثمار العمومي للفترة(1990،1998):

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة	19.66	20.59	23.42	23.15	24.30	28.10	28.20	28.60	28.00
الاستثمار ع	47.70	58.30	144	185.21	235.92	285.92	147.01	201.64	211.88
نسبة الاستثمار العمومي من الناتج الداخل الخام %					15.86	14.26	6.77	7.25	7.49

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

وسعيا لتعميق الإصلاحات في المجال الاقتصادي أبرمت الجزائر اتفاق ثاني بتاريخ 03 جوان 1991 تحصلت بموجبه على قرض يقدر بـ: 300 مليون حقوق السحب الخاصة (DTS)، أي ما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر بـ: 16 مليار دولار لسنتي 1990-1992. وتم الشروع في تطبيق الإصلاحات بهدف تخفيض عجز الميزانية والتحكم أكثر في السياسة المالية من خلال تقليص حجم الإنفاق الكومي، الشيء الذي أدى إلى تحقيق فائض في الميزانية بـ 36.8 مليار دج سنة 1991، لتعود حالة العجز للميزانية في 1992 و1993 بـ 108.267 و 162.678 مليار دج على التوالي. بسبب تراجع أسعار البترول خلال الفترة 1991-1993، أما معدلات البطالة فارتفعت لتبلغ 23.15% سنة 1993.

كما شهدت السنوات الأولى من التسعينات ظهور ضغوط تضخمية ساهمت في انخفاض قيمة الدينار، بالإضافة إلى انخفاض كبير في سرعة دوران النقود وتدهور الحساب الجاري الخارجي نتيجة للانخفاض في أسعار النفط.[1]

وعلى خلفية الاختلالات السابقة واستمرار انخفاض أسعار البترول خلال سنة 1994 دخلت الاقتصاد الجزائري أزمة خانقة خاصة فيما تعلق

[1] بلقاسم رحالي، **دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2010**، مداخلة حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي برج بوعريريج، 2010، ص 5

بميزانالمدفوعات، أجبرتالسلطاتإلىاللجوءإلىاختيارإعادةجدولةالديونالخارجية، فتمالتوقيعأولاعلىبرنامجالتثبيتلمدةسنةفيماي 1994، و بعدهاتمتصياغةإطارالسياسةالاقتصاديةلبرنامجالتعديلالهيكليوالذيمدته03 سنوات، صادقعليهامجلسمحافظيالصندوقخلالالندوةالعاديةفينهايةشهرمايمنسنة1995، مماأتاحللجزائرالحقفياستخداموا ردهاوالاستفادةمندعممالييفيإطارتسهيلاتالتمويلالموسعلدعمالإصلاحات.

ومنأجلإعادةالتوازناتعلىالمستوىالداخليوالخارجيوتحقيقالانتعاشالاقتصاديبلوغمعدلاتنموعاليةكانعلىالدولةأنتلتزمبعدةشرو طمنهاتحقيقالتوازنالداخليوالخارجيبتقليلوترشيدالنفقاتالعمومية، وخفضوتيرةالتوسعالنقدي، وفتحالمجالأمامالقطاعالخاصبخ وصصةمؤسساتالقطاعالعمومي.[2]

وكانمننتائجتطبيقالإصلاحاتالمدعومةمنطرفالمؤسساتالدوليةأنعادالتوازنللميزانيةسنتي1996 و1997، أماحجمالاستثماراتالعموميةفعرفزيادةباستثناءسنة1996 التييبلغفيها147.01مليارد ج، أيبانخفاضيقارب40% مقارنةبسنة 1995. ويتضحمنخلالالجدول سعيالدولةإلىتقليصحجمالإنفاقالعمومي، حيثانتقلتنسبةالإنفاقالاستثماريمنالناتجالداخليالإجماليمن15.86% سنة1994 إلى 8.50% خلالفترةتطبيقبرنامجالتعديلالهيكليلتطبيق ا لشروطصندوقالنقدالدولي. هذهالمعطياتوإضافةإلىتسريحالعديدمنالعمالفيسبيلإعادةبناءالقطاعالعموميالاقتصاديبين1997 و 1998 جعل ت معدلاتالبطالةتسجلأرقاماقياسيةمستقرةعندحدود28% رغمالإجراءاتالتياتخذتهاالدولةفيسبيلاسترجاعالاستقرارالأمني.[1]

2. الاستثمار العمومي والبطالة للفترة1999–2010:

انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصاديين خلال الفترة 2001-2009.

الجدول (2–4): تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي من 1999 إلى 2010

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة %	9.20	0.00	8.40	5.70	3.70	7.70	5.30	2.30	1.80	1.30	0.20	0.00
الاستثمار بالمليار دج	86.98	21.92	57.39	52.93	32.58	39.05	06.84	92.28	*442	*973	*926	*943

المصدر: من إعداد الطالب بناء على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[1] بلقاسم رحالي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

تقرير صندوق النقد الدولي عن الجزائر، رقم 39/11، مارس 2011.

في جوان 2001 تم الإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي حددت مدته بثلاث سنوات من 2002 إلى 2004 بهدف دعم النمو وإنعاش المحيط الاقتصادي، وسخر له غلاف مالي يقدر بـ 07 مليار دولار، إضافة إلى إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية من الجنوب بغلاف مالي قدره 25 مليار دج. ومن أهم النتائج المحصل عليها من تطبيق هذه البرامج انتقال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 179893 مؤسسة سنة 2001 إلى 188544 مؤسسة سنة 2002، بالإضافة إلى خلق أكثر من 457400 منصب عمل جديد نصفها دائم، هذا ما سمح بامتصاص جزئي للبطالة المتراكمة خلال الفترة السابقة. [2]

خلال سنة 2003 تأكد تحسن التشغيل وما تركه من نتائج على تراجع البطالة، حيث ارتبط عدد مناصب الشغل المنشأة في هذه السنة أساسا بالنفقات العامة وسيما برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة وأجهزة تشغيل الشباب، فتم إنشاء حوالي 800.000 منصب شغل، وبلغ عدد المناصب التي تم إنشاؤها في إطار السياسات العمومية خلال السداسي الأول من سنة 2004 حوالي 537930 منصب شغل توزعت كالآتي: أجهزة التشغيل 348676 منصب، مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 98700 منصب والبرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية 90554 منصب.

في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ويتضمن محورين، الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار، لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وتحسين إدارة الدين العام. خلال هذا البرنامج تم بعث عديد المشاريع مع شركاء أجانب، منها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كم، انجاز مليون وحدة سكنية، والشيء الملاحظ أنه خلال هذا البرنامج عرف حجم الاستثمار العمومي معدلات نمو جد مرتفعة، بلغت في متوسطها حوالي 23 % سنويا، هذا ما أدى إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل، وهو ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة، والتي بلغت في المتوسط 12.06%. [1]

خامسا: تحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر

من خلال مؤشرات الجدول أدناه ، شهدت الفترة بين 1985-2013تذبذبا ت حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط وأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[1] بلقاسم رحالي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

تأثر على طلب العالمي للطاقة، حيث نلاحظ بلوغ معدل النمو الحقيقي في عام 1985 (5.6%)يمكن تفسيرهبالارتفاعات الحادة في أسعار النفط، منذ العام 1980،والتي تسمى الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وأسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية.

الجدول (2–5): تطور معدل البطالةومعدل النمو الاقتصادي للجزائر للفترة1985 إلى 2013

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
معدل البطالة*	9.70	18.00	21.40	15.20	22.00	25.00	25.00	27.00	23.15	24.36
معدل النمو الاقتصادي****	5.60	-0.20	-0.70	-1.90	4.80	1.25	-1.20	1.60	-2.10	-0.90
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة*	28.10	27.99	28.00	28.00	29.30	29.50	27.30	25.70	23.70	17.70
معدل النمو الاقتصادي****	3.85	3.80	1.10	5.10	3.20	3.80	3.00	5.60	7.20	4.30
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
معدل البطالة*	15.30	12.30	13.80	11.30	10.20	10.00	10.00	11.00	9.80	
معدل النمو الاقتصادي****	5.90	1.70	3.40	2.00	1.70	3.60	2.60	2.56	3.32	

Source:
**IMF database:http://elibrary-data.imf.org/ViewData.aspx?qb=cffd9f8f64e22cb7eb2d12d8c328fb15*
***UNCTAD database: http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*

ولكن أسعار النفط سرعان ما انهارت خلال الأزمة المالية العام 1986،مما انعكس على معدل النمو بالانحدار الشديد إلى مستويات وصلت إلى – 0.20% لنفس العام، في حين تعمق تراجع النمو الاقتصادي لسنة1987، وقد سجل التغير في النمو الاقتصادي سنة 1988مقارنة بالعام1985تراجعا قدر بـ- 7.5%.ولكن هذه المعدلات عاودت نموها مع انتعاش أسعار النفط في ظل حرب الخليج الثانية إذ وصلت معدلاته عام 1989 (4.8%)و1990 (1.25%). وشهدت التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط و تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس بسلب على معدلات النمو خلال 1991-1994، في حين سجلت الفترة1995- 1999معدلات نمو موجبة، تُشير إلى بدايات التعافي الاقتصادي في الجزائر.

الشكل(2-8): تطور معدل البطالةومعدل النمو الاقتصادي للجزائر للفترة1985إلى 2013

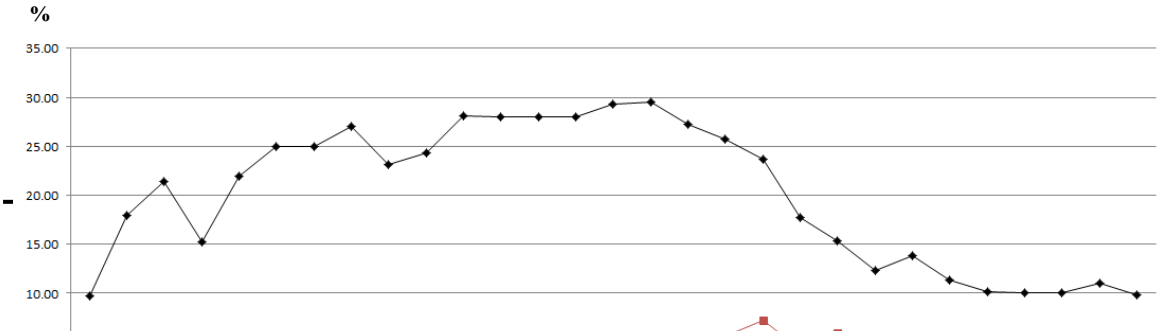

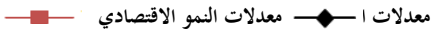

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (2-5).

ومع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000عاودت معدلات النمو ارتفاع بمستويات بسيطة نسبياً حين وصلت أقصى معدل لها عام 2003بحوالي7.2 % ، في حين سجل متوسط النمو الاقتصادي للفترة 2004-2008معدل بلغ 3.83%،كما سجل النمو متوسط بلغ 2.63%للفترة2008-2013، برغم الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي مثل الأزمة المالية العالمية 2009، والأزمة اليونانية وأزمة منطقة اليورو 2010-2012، على اعتبار أن أسعار النفط لم تتأثر بشكل حاد نتيجة الطلب العالمي الكبير والمتزايد، وبروز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية.

أما معدلات البطالة فالمعدل العام خلال الفترة1980-2013بلغ متوسط 19.99%،وهو معدل بطالة مرتفع **نسبيا** ، وشهدت معدلات البطالة ولكن في فترة من 1985إلى1990ارتفاع معدلات البطالة من 9.70%إلى25%، بسبب تراجع الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات بسبب تراجع أسعار النفط. وتعمقت معدلات البطالة للفترة 1991-2000، نتيجة الإصلاحات الهيكلية وانتهاج سياسة الخوصصة إضافة إلى تأزم الوضع الأمني والاقتصادي مما كان له واضح الانعكاس على مستويات التشغيل. وقد بلغ متوسط معدلات البطالة للفترة المشار إليها27.04%.

أما الفترة 2000 -2013، فشهدت بدايات انخفاض معدلات البطالة ويرجع ذلك أساسا إلى الاستقرار السياسي والأمني وبدايات الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى أثر البرامج التنموية المتتالية، والسياسات المنتهجةمن طرف الدولة في مجال دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والارتفاع القياسي لأسعار البترول لهذه الفترة والذي تعدى عتبة 100 دولار للبرميل.

بخصوص تحليل العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي، تُشير النظرية الاقتصادية أن معدلات البطالة **كمتغير** تابع ترتبط بعلاقة عكسية مع نمو الناتج كمتغير مستقل. ومن خلال إحصائيات السلسلة الزمنية الممتدة بين1985-2013، ومن الشكل(2-8)، قد تظهر العلاقة العكسية. إلا أن العلاقة لا تبدو متناسبة.

الجدول (2–6): تطور معدلاتالتشغيل، البطالة، ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر للفترة1985 إلى 2013

الفترة	متوسط معدل النمو الاقتصادي*	متوسط معدل التشغيل**	متوسطمعدل البطالة*
1990–1986	1.52	2.181	17.26
1995–1991	-0.27	4.575	24.90
2000–1996	3.41	3.13	28.28
2005–2001	4.78	2.56	24.78
2010–2006	2.94	2.33	12.58
2013–2011	2.92	2.21	10.33

المصدر:*من احتساب الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2–5)

****من احتساب الطالب بالاعتماد على الإحصائياتالخاصة بالتشغيلمن الرابط:

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

من الجدول(2-6)نلاحظ أن النمو الاقتصادي الحادث خلال الفترة محل الدراسة لا يُؤدي إلى تحقيق نمو مماثل في حجم التوظيف خلال نفس الفترة، فتحقيق معدل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مساوي أو أكثر أو أقل في معدل نمو التوظيف. ففي جميع الفترات الفرعية للفترة محل الدراسة، لم يؤدي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نمو موازٍ في حجم التوظيف، ولذلك تزامن النمو الاقتصادي مع معدلات مرتفعة نسبيا من البطالة.

الشكل(2-9): تطور معدل التشغيلومعدل النمو الاقتصادي للجزائر للفترة1985إلى 2013

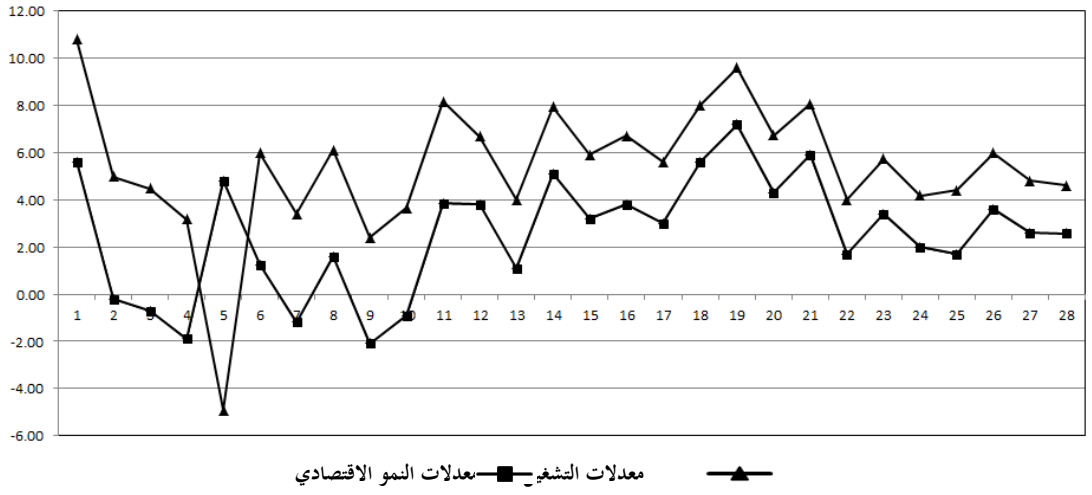

المصدر: من إعداد الطالب ارتكازا على المعطيات الإحصائية لقاعدة *UNCTAD* بالروابط الآتية:

http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

ومن الشكل (2-9)نلاحظ وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي كمتغير مستقل ومعدل التشغيل كمتغير تابع في أغلب سنوات الدراسة، باستثناء ما سُجل الفترة 1987-1989، والعام 1992، والفترة1994-1995. وباستثناء هذه الفترات فإن العلاقة الطردية كانت واضحة في معظم سنوات الدراسة. ما يمكننا من استنتاج أن هناك علاقة عكسية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة.

1.نموذج الدراسة :

هناكعدةنماذجقدتماستخدامهافيالدراسات[1] التيتناولتأثر النمو الاقتصادي ومجموعة من المتغيرات على البطالة. وبصفة عامة فإنّ الأدبيات المتعلقة بتطورات البطالة لم تقدم تبريرا فيما تعلق باختيار مجموعة محددة لمحددات تطور البطالة [2]، إلاّ أنّ معظم الدراسات النظرية والتطبيقية المختلفة والمتعلقة بدراسة محددات تغيرات وتطور البطالة اشتملت على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يُتوقع أن تؤثر في البطالة. وعلى ذلك فبعض الدراسات أدرجت كل من النمو الاقتصادي، عدد السكان الإصلاحات الاقتصادية [3]، الاستثمار الأجنبي المباشر، أسعار البترول، الإصلاحات الاقتصادية، الإنفاق الحكومي، الكتلة النقدية، معدلات الضخم .. كمتغيرات مستقلة مفسرة للمتغير التابع.

ومن أجل تحديد العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي، ومدى مطابقة هذه العلاقة لقانون أوكين في الجزائر، قمنا باختبار القانون للفترة1985-2013.

يُوضح قانون أكن العلاقة التجميعية بين الناتج الوطني الإجمالي والبطالة مما يترتب عليها الربط بين مستوى النشاط الاقتصادي في سوق السلع والخدمات ومستوى النشاط في سوق العمل. ويلاحظ في هذا الصدد أن تقدير معامل أوكن، والذي يقيس استجابة البطالة لنمو الناتج، له أهمية في صياغة السياسات لأنه يُدلل على تكلفة البطالة في الاقتصاد.وبذلك يأخذ النموذج الصيغةالرياضيةالعامةالآتية:

$$Y_t = C + \alpha x_{t+} \varepsilon_t$$

والنموذجالمشار إليه فيصيغتهالاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$Unp = \beta + {}_0\beta_1 GR + \varepsilon$$

حيثUnpيمثل معدل البطالة، GRمعدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي، β_1المرونة بين النمو الاقتصادي والبطالة (معلمة أوكن). (ε)يمثلحدالخطأالعشوائيللمعادلة*(error term)*والذييُفترضأنقيمه

[1] جلالشيخ العيد، عيسى بهدي، قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينيةللفترة 1996-2011، **مجلة الباحث**، العدد 11، 2012، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر، ص ص23-34..

[2] ندوة هلال جودة، رجاء عبدالله عيسى، **العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد3، 2010، ص ص63-87.

[3] مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص ص152-166.

موزعةتوزيعاطبيعياوبوسطحسابييساويصفروتباينثابت، وهذه الفروضضروريةللحصولعلىمقدراتغيرمتحيزةوتتصفبالكفاءةلكلمعلمة منمعلماتالنموذج.

2. المتغيرات ومصادر البيانات :

بياناتالمتغيراتفيقيمهاالحقيقية، وقدتمّالاعتمادعلى إحصائيات قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقاعدة بيانات ISFلصندوق النقد الدولي، والديوان الوطني للإحصاء(ONS)الجزائر.وتغطيالإحصائياتالمستخدمةالفترة1985-2013كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (2-7)متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
GR **Growth rate**	معدل النمو الاقتصادي: يُمثل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوم على قيمة الناتج للسنة السابقة.	***UNCTAD database*** *http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
Unp **Unemployment**	معدل البطالة: ويمثل عدد البطالين طالبي العمل البالغين السن الرسمي للعمل مقسوما على القوة العاملة.	***ONS*** *http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html* ***ISFdatabase*** *http://www.impots.gouv.fr/portal/dgi/public/statistiques.impot?espId=-4&pageId=stat_donnees_detaillees&sfid=4503*

المصدر: من إعداد الطالب

3.تقدير النموذج وتحليل النتائج

تم تقدير النموذج باستخدام برنامج *Stata*، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (*OLS*) وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول (2-8) تقدير النموذج

البطالةUnp	المعلمة	الانحراف المعياري	*t*	مستوى المعنوية
النمو الاقتصاديGR	- 0.0325 20.0762	0.5752 2.0117	0.06 9.98	0.955 0.000

المصدر: مخرجاتالبرنامج الإحصائي *Stata*.

يبين الجدول أعلاه قيم معلمات النموذج، وقيم الانحراف المعياري لكل معلم، كما يبين قيمة tإحصاء Studentالذي يختبر معنوية معلمات النموذج، أما العمود الأخير فيبين مستوى المعنوية. ومن الجدول نلاحظ

عدم وجود علاقة إحصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي، لأن مستوى معنوية معلمة النمو الاقتصادي0.955وهي أكبر من0.05 .

وتوضح نتائج التقدير منهجيا أنه ليس هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي. بمعنى أن البطالة الدورية لا تعتمد على الدورة التجارية للإنتاج، مما يعني بدوره ربما كانت هناك عوامل أخرى تُؤثر في معدل البطالة في الجزائر.

وقد نربط عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل منها:

أن نموذج OKUNيصف العلاقة الخطية ما بين معدل البطالة، ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث انه يربط بين سوق الإنتاج، وسوق العمل. لذا فالقانون تقريب بي لعوامل أخرى غير العمل مثل الإنتاجية والأجور الحقيقية وغيرها ... وتختلف نتائج الدراسات المطبقة على القانون حسب الفترة الزمنية، والبيئة الاقتصادية للدولة. كما أن هناك مجموعة من العوامل تساهم في عدم وضوح هذه العلاقة مثل:

- انخفاض في اثر المضاعف الناتج عن تداول الاموال من قبل العمال؛
- توقف بعض العاطلين عن العمل عن البحث عن فرص عمل، لذا يتم شطبهم من قوائم وسجلات البطالة لسنوات قادمة؛
- بعض العمال يعملون بنظام العمل الجزئي؛
- قد تتناقص إنتاجية العمل، ربما لرغبة أرباب العمل في الاحتفاظ بحجم عمالة أكثر مما يحتاجونه. كما يحدث في القطاع العام، مما ينتج عنه بطالة مقنعة.

اضافة لهذه الجوانب فإنOkunعالج هذه العلاقة في اقتصاد متقدم ومتطور صناعياً، بينما دراستنا عالجت اقتصاد ريعي تابع للمراكز والأقطاب الرأسمالية، ويعتمد بشكل مزمن على الموارد الطبيعية في تكوين الناتج.

كما أن Okunاستخدم سلسلةبياناتفصليةللفترة(-1957 1947)أي(44)مشاهدة،بينماا ستخدمنافيدراستناسلسلةبياناتسنويةللفترة(-2013 1985)أي(29)مشاهدة.ولهذاتأثيره علىنتائجالتقدير؛لأنالبطالةتتميزبأنهاظاهرةموسمية.

كما يرجع سبب عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين النمو الاقتصادي والبطالة إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتسم بأنه اقتصاد ريعي. الذي وُرث منذ حقبة الاستعمار واستمر عقودا من الاستقلال، ففي حالة الجزائر المستقلة حديثا، حيث الحاجة الملحة للتمويل المادي من أجل إعادة تشييد ما خلفه التواجد الفرنسي من دمار في المنشآت وضعف حاد في معدلات مستويات المعيشة، وفي ظل عجز تام للمواد المادية الوطنية، كان على الجزائر أن تبحث عن أسرع وسيلة للتمويل المادي بغية تحقيق التراكم الضروري لتحريك عجلة الاقتصاد لدفع عربة التنمية المحلية إلى الأمام. فلم تجد الجزائر أمامها إلا ثروتها الجوفية. لتصبح الجزائر بعد استقلالها

بلدا نفطيا بأتم معنى الكلمة وخاصة منذ السبعينيات، حيث خصصت معظم الموارد المتاحة لتحقيق أكبر استثمار ممكن للثروات الجوفية. وبقيت هذه السمة مميزة وملاصقة لاقتصاد الجزائر حتى اليوم.

من ناحية أخرى فإن قطاع النفط بطبيعته من الأنشطة ذات رأس المال الكثيف، فلا يوفر فرص عمل تناسب البطالة المرتفعة، ولذلك فإن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع النفط محدودة الأثر على السكان داخل الدول المنتجة للنفط. خاصة عندما لا تُستغل فترات ازدهار أسعار النفط والاحتياطات المتولدة منه في صنع قاعدة إنتاجية قوية للسلع والخدمات ، وبالتالي تبقى سمة ا لتكوين الهش للناتج المحلي الإجمالي سمة ملاصقة لهذه الاقتصاديات، ما يحول دون تحويل أثر النمو الاقتصادي على البطال

الجدول (2-9)تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر بالأسعار الجارية للفترة 2001-2012 بطريقة القيمة المضافة

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
641285	581615.8	580505.6	515281.7	417225.2	412119.5	الزراعة
3882227.8	3352878.4	2319823.6	1868889.6	1477033.6	1443928.1	المحروقات
64265.4	58992.2	49294	44199.9	39998.5	38388	الأشغال العامة النفطية
444369.7	420121.2	390542.2	355370.6	337556.2	315230.5	الصناعات غير البترولية
610071.1	505423.8	458674	401014.4	369939.3	320507.1	البناء والأشغال العمومية
753781.2	644828.1	511557.9	390551.2	340983.3	303693.5	الاتصالات والمواصلات
728366.7	668130	607052.6	552179.9	509285.6	476208.8	التجارة
226224.6	205771.1	183559.5	169482.5	153889.6	141882.9	الخدمات
7350591.5	**6437760.6**	**5101009.4**	**4296969.8**	**3645911.3**	**3451958.4**	مجموع القيم المضافة
378722.6	**350130.2**	**307340.8**	**260070.6**	**249147.4**	**199229.4**	ضريبة القيمة المضافة
113402	**143888**	**138838**	**143000**	**128355**	**103683**	حقوق جمركية
7842716.1	**6931778.8**	**5547188.2**	**4700040.4**	**4023413.7**	**3754870.8**	GDP
13.14	**24.96**	**18.02**	**16.82**	**7.15**	**/**	نمو GDP %
15.79	**44.53**	**24.13**	**26.53**	**2.29**	**/**	نمو VA للمحروقات

....

2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1421693.3	1183216.1	1015258.8	926372	711754	704200.7	الزراعة
5536381.8	5242502.8	4180357.7	3109078.9	4997554.5	4089308.6	المحروقات
80050.5	70701.2	63312	94767.1	86719.5	92368.8	الأشغال العامة النفطية
728615.2	663756.5	617404.9	573066.6	519501.1	463658.7	الصناعات غير
1411159.6	1262566.7	1194113.5	1000054.9	869988.6	732720.7	البناء والأشغال
1095277.7	1003544.7	933707.6	914362.4	863565.8	830085.4	الاتصالات
1649969.8	1446331.4	1283227.7	1151623.6	1003199.4	833008.4	التجارة
460340	412721.5	369400	318574.1	280262.6	247602.2	الخدمات
12383487.8	**11285340.9**	**9656782.2**	**8087899.6**	**9332545.5**	**7992953.5**	مجموع القيم
739296.7	**632265.1**	**565823.6**	**542063.2**	**489047**	**398139.1**	ضريبة القيمة المضافة
338209	**222371**	**181865**	**169055**	**164882**	**132653**	حقوق جمركية
13460993.5	**12139977**	**10404470.8**	**8799017.8**	**9986474.5**	**8523745.6**	GDP
10.88	**16.68**	**18.25**	**-11.89**	**17.16**	**8.68**	نمو GDP %

نموVAللمحروقات	5.33	22.21	-37.79	34.46	25.41	5.61

Source: *www.ons.dz./*
http://www.ons.dz/IMG/pdf/ProdNation2000-2013.pd

من المؤشرات الاقتصادية يتبين أن قطاع المحروقات والصناعات النفطية يُشكّل النسبة الأكبر من القيمة المضافة المكونة للناتج مقارنة ببقية القطاعات، ويُعتبر (أي قطاع المحروقات) القاطرة التي تجر نمو الناتج المحلي الجزائري، ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع، ورهينا لمستويات الأسعار وتقلباتها، ومرتبطا بالنمو العالمي والطلب عليه، ما يؤشّر على احتمالية التأثر بالارتدادات السلبية التي تمس مراكز الاقتصاد العالمي عموما، والشركاء التجاريين بوجه خاص.

الشكل(2-10):تطور نمو الناتج المحلي والقيمة المضافة لقطاع المحروقات للفترة2002-2012

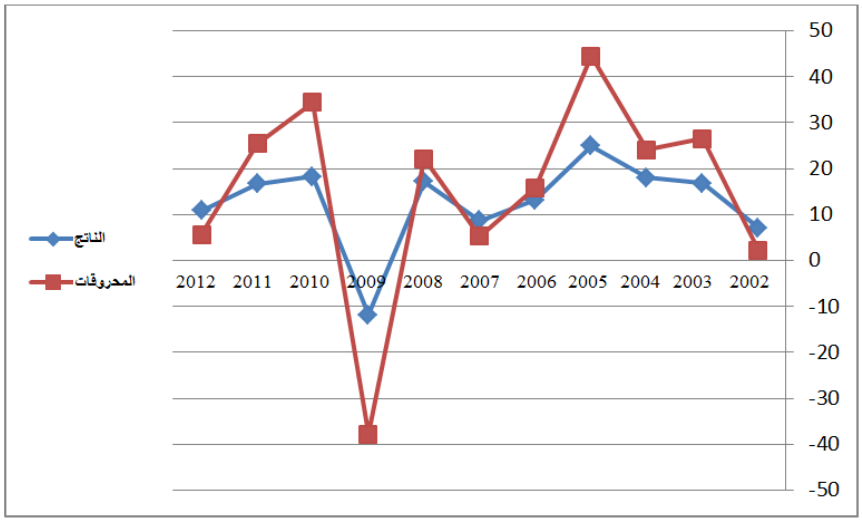

المصدر: من إعداد الطالب ارتكازا على الجدول (2-9).

ونُسجل من الجدول الموالي أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي تجاوزت معدل 50%في الفترة2005-2008، كما يجدر التأشير أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات سجلت تراجعا ملحوظا العام 2009نتيجة لتباطؤ الاقتصادي العالمي جراء إفرازات أزمة الرهون العقارية الأمريكية، في حين تراوحت معدلات المساهمة بين 40%-43% في الفترة 2010-2012، وهذه النسب تؤشّر على السمة الريعية التي يُصم بها الاقتصاد الجزائري.

الجدول (2-10):تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة2001-2009

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المحروقات/GDP	38.45	36.71	39.76	41.82	48.37	49.50	47.98	50.04	35.33	40.18	43.18	41.13
مجموع القطاعين* /GDP	39.48	37.71	40.70	42.71	49.22	50.32	49.06	50.91	36.41	40.79	43.77	41.72

*مجموع القيمة المضافة لقطاعي المحروقات والأشغال العامة النفطية

المصدر: من إعداد الطالب ارتكازا على الجدول (2-8).

ومن المعطيات السابقة يتأكد أن حالة النمو الاقتصادي متولدة بشكل كبير نتيجة نمو قطاع المحروقات والقطاعات الملحقة به، وعلى ذلك فإن حالة ارتباط النمو الاقتصادي بالنفط يفك العلاقة تدريجيا بين النمو الاقتصادي والبطالة، كون هذا النمو ناتج عن قطاع ينتج نموه وزيادة القيمة المضافة من زيادة مزج رأس المال بقيمة أكبر بكثير من مزج عامل العمل.

ويزداد تفكك العلاقة بين نمو الناتج والبطالة عندما تكون حالة النمو الاقتصادي الناتجة عن نمو قطاع المحروقات، ليست ناتجة عن زيادة كمية الإنتاج في هذا القطاع بقدر ما هي ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط. وهو ما يوضحه الشكل الموالي للفترة 2005-2012.

الشكل(2-11):الأسعار الشهرية للنفط خليط الصحراء للفترة 2005-2012

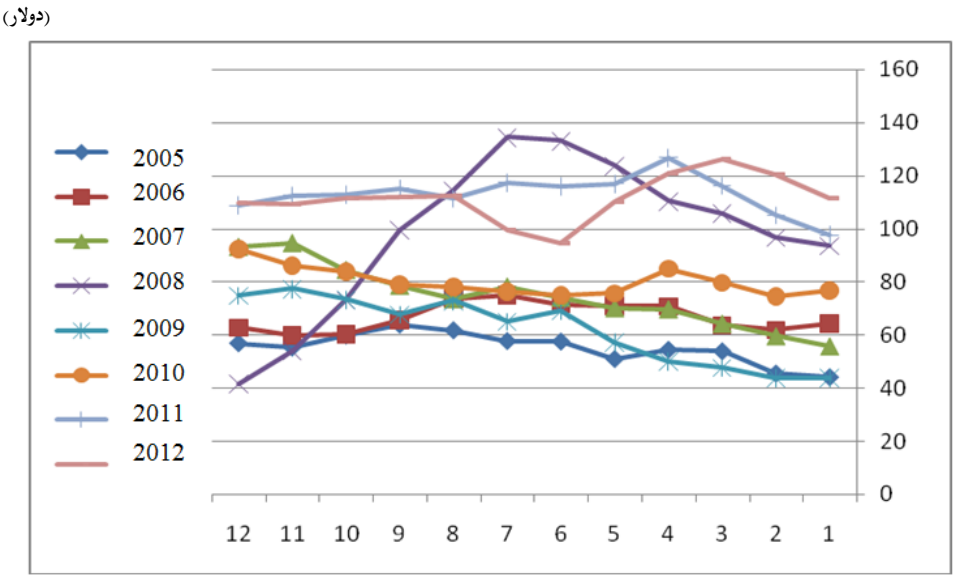

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2004 – 2012.

ومن الشكل أعلاه يبن أن نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات ناتج في أغلب السنوات عن تقلبات الأسعار النفط، وبالتالي فإن حالة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 50% في أغلب السنوات ناتجة عن ارتفاع مستوى الأسعار في النفط، وهذا الأمر يؤدي إلى تعميق فك علاقة الارتباط بين نمو الناتج وبين زيادة التشغيل وكمحصلة لذلك تعميق فك العلاقة بين النمو الاقتصادي وخفض البطالة.

وبالإضافة إلى التحليل السابق فإنه و على الرغم من الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن المسجل على مستوى الاقتصاد الجزائري، أن الصادرات خارج مجال المحروقات لم تتجاوز لعقود من الزمن عتبة 2.5%، فالمرحلة الطويلة من الرتابة التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاد كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له –على الرغم من الخطط والاستراتيجيات والسياسات

العديدة الرامية إلى تشجيع الصادرات خارج مجال المحروقات – هذا ما أدى إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير، ما أدى إلى بقاء الصادرات الجزائرية مرتبطة بشكل مزمن بقطاع المحروقات.

الجدول (2–11):الصادرات خارج مجال المحروقات بالنسبة للصادرات الإجمالية للفترة2001–2012

مليون دج

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
3895736.2	3355000	2276827	1850000	1445000	1430668	صادرات المحروقات
3979000.9	3421548.3	2337447.8	1902053.5	1501191.9	1480335.8	إجمالي الصادرات
%2.09	%1.94	%2.59	%2.74	%3.74	%3.36	الصادرات خارج المحروقات / إجمالي
2012	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	
5527736.5	5223836.8	4220106	3270227.5	4970025.1	4121790.4	صادرات المحروقات
5687369.4	5374131.3	4333587.4	3347636.0	5095019.7	4214163.1	إجمالي الصادرات
%2.81	%2.80	%2.62	%2.31	%2.45	%2.19	الصادرات خارج المحروقات / إجمالي

Source:*ONS, La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale,* ***EVOLUTION DES ECHANGESEXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 -2012****, Collections Statistiques N° 182 /2014, MARS 2014, p91.*
http://www.ons.dz/IMG/pdf/COMEXpub2012_AVRIL.pdf

* من احتساب الطالب

وتؤكد قيمة القيمة المضافة أن المحروقات والقطاعات الملحقة بها تقدم أكبر قيمة مضافة تساهم في تكوين الناتج، وعلى غرار أغلب الدول المتخلفة . النامية . تتميز الصادرات الجزائرية بالأحادية كون الطبيعة هي التي منحتها ميزة نسبية في إنتاج المحروقات التي تمثل حصة الأسد في صادراتها، والتي تُشكل نسبة 97% من هيكل الصادرات الجزائرية في أغلب السنوات. وفي ظل بقاء طبيعة الاقتصاد (الريعي) وهيكل الصادرات في المدى القصير والمتوسط على حاله، مع عدم وجود استراتيجيات واضحة من أجل العمل على تغير هذا الهيكل، يبقى الاقتصاد الجزائري ونموه، والسياسات الاقتصادية المنتهجة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار البترول والطلب عليه عالميا.

ونتيجة لتركز الصادرات الجزائرية في المحروقات، فإن النمو الاقتصادي الناتج عن مكونات الطلب الكلي الذي يُعرّف بالمعادلة الآتية: (GDP% = C% + G% + I% + X% -M%)،لن يكون ناتجا عن الصادرات خارج مجال المحروقات، ومن المعلوم أن التوسع في الصادرات من سلع الصناعات التحويلية، بمنحها مزايا تنافسية والتوسع في الحصة السوقية الخارجية، ينتج عنه توسع في عمل المؤسسات المصدرة وكبر حجمها، والاستفادة من وفرات الحجم يتطلب زيادة في مزج عوامل الإنتاج خاصة عنصر العمل بالنسبة للصناعات كثيفة العمالة كالملابس،

الزراعة ... وبالتالي فإن النمو الاقتصادي الناتج عن نمو مكونات الطلب الكلي خاصة الصادرات (وفي الحالة الجزائرية الصادرات من المحروقات) لن يكون له اضافة أو أثر بالغ في مجال التشغيل، والمساهمة في خفض معدلات البطالة.

خلاصة الفصل:

بعد تتبع مسار البطالة في الجزائر نسجل أن الفترة بين 1985-2013شهدت تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط، وتزامن أزمات مالية عالمية عديدة عصفت بالدول النامية والمتقدمة وكان لها بالغ الأثر على طلب العالمي للطاقة.

أما معدلات البطالة في الجزائر فالمعدل العام لفترة الدراسة بلغ متوسط19.99%، أما أعلى متوسط للبطالة فقد سجل في الفترة 1991-2000، نتيجة الإصلاحات الهيكلية وانتهاج سياسة الخوصصة إضافة إلى تأزم الوضع الأمني والاقتصادي مما كان له واضح الانعكاس على مستويات التشغيل. وقد بلغ متوسط معدلات البطالة للفترة المشار إليها27.04%.

وبخصوص تحليل العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي، تُشير النظرية الاقتصادية أن معدلات البطالة كمتغير تابع ترتبط بعلاقة عكسية مع نمو الناتج كمتغير مستقل. ومن خلال إحصائيات السلسلة الزمنية الممتدة بين1985-2013، تظهر العلاقة العكسية، إلا أن العلاقة لا تبدو متناسبة.

توضح نتائج تقدير النموذج أنه ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي. بمعنى أن البطالة الدورية لا تعتمد على الدورة التجارية للإنتاج، مما يعني بدوره ربما كانت هناك عوامل أخرى تُؤثر في معدل البطالة في الجزائر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو و معدلات البطالة يعتبر من العوامل المهمة لفهم كيفية التأثير على البطالة، باعتبار أن السياسات الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو و ليس لتخفيض نسب البطالة السائدة، التي تعتبر في أغلب النماذج الاقتصادية القياسية كمتغيرات مستقلة.

ولذلك فإن التحليل النظري أو المقاربات النظرية لظاهرة البطالة، قد تفقد أهميتها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية المثبتة في الواقع. و كذلك بالنسبة لسياسات الاقتصادية التي لا تهدف في غالب أحيان إلى تخفيض معدلات البطالة و إنما لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وقد حاولنا من خلال هذه المذكرة أن نحلل العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي و تغير نسب البطالة في الجزائر للفترة 1985-2013، ومدى موائمتها لقانون أوكن. وقد خلصنا لمجموعة من النتائج نوردها كما يلي:

أولا: نتائج البحث واختبار الفرضيات

1. إن التأصيلات النظرية للنمو الاقتصادي تمتد جذورها لجهود كل من أدم سميث وريكاردو ثم ماركس، وتصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة وهي العمال، أصحاب رؤوس الأموال، وملاك الأراضي؛ ومن ثمّ تتبع آثار النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل فيما بين عوامل الإنتاج.

2. ركّزت التأصيلات النظرية للنمو الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكة حولعملآلياتالسوقوالذييتمثلفيمجموعةمنالقوانينالمفسرةلسلوكالمنتجوالمستهلكالفرد،وقدمتتصورالرفاهيةالاجتماعيةمبنياعلىالقوانينالجزئية، مبينة من خلاله أن سعيالمنتجينلتحقيقأعلىربح هو ما يضمن استدامة النمو الاقتصادي، في حين يرى كينز أن الدخلالكليدالةفيمستوىالتشغيل،وعليهكلمازادحجمالتشغيلزادالدخلالكلي،وبالتاليتحقيقالنمو الاقتصادي. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الأولى.**

3. تتمثل البطالة وفق المفهوم الرسمي في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، وعند مستوى الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور.

4. أثبت «فليبس» وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والتضخم في دراسته التي سلّط الضوء فيها على حالة المملكة البريطانية في الفترة الممتدة من 1861 إلى غاية 1913، وقد بيّنت الدراسة أنّ ارتفاع معدلات التضخم يُؤدي إلى انخفاض البطالة والعكس.

5. أثبت «بول سامولسون» و«روبرت سولو» وجود علاقة عكسية مُنتظمة بين معدل البطالة والتضخم من خلال دراسة العلاقة تطبيقاً على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

6. يُوضح قانون أكن العلاقة التجميعية العكسية بين الناتج الوطني الإجمالي والبطالة مما يترتب عليها الربط بين مستوى النشاط الاقتصادي في سوق السلع والخدمات ومستوى النشاط في سوق العمل.

7. إن تقدير معامل أوكن، والذي يقيس استجابة البطالة لنمو الناتج، له أهمية في صياغة السياسات لأنه يُدلل على تكلفة البطالة في الاقتصاد.

8. تؤثر في البطالة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، من ذلك حجم الاستثمارات الأجنبية، الإنفاق الحكومي، وتركم رأس المال.

والنتائج 4،5،6،7،8 تُثبت صحة الفرضية الثانية.

8. شهدت الفترة بين 1985-2013 تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر، ويمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط و أزمات المالية العالمية العديدة التي كان لها بالغ التأثير على طلب العالمي للطاقة.

9. بلغ المعدل العام للبطالة في الجزائر للفترة 1980-2013 متوسط 19.99%، أما أعلى متوسط للبطالة فقد سجل في الفترة 1991-2000، نتيجة الإصلاحات الهيكلية وانتهاج سياسة الخوصصة إضافة إلى تأزم الوضع الأمني والاقتصادي مما كان له واضح الانعكاس على مستويات التشغيل. وقد بلغ متوسط معدلات البطالة للفترة المشار إليها 27.04%.

10. بخصوص تحليل العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي، تُشير النظرية الاقتصادية أن معدلات البطالة كمتغير تابع ترتبط بعلاقة عكسية مع نمو الناتج كمتغير مستقل. ومن خلال احصائيات السلسلة الزمنية الممتدة بين 1985-2013، تظهر العلاقة العكسية. إلاّ أن العلاقة لا تبدو متناسبة.

11. نسجل أن النمو الاقتصادي الحادث خلال الفترة محل الدراسة لا يُؤدي إلى تحقيق نمو مماثل في حجم التوظيف خلال نفس الفترة، فتحقيق معدل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مساوي أو أكثر أو أقل في معدل نمو التوظيف. ففي جميع الفترات الفرعية للفترة محل الدراسة، لم يؤدي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نمو موازٍ في حجم التوظيف، ولذلك تزامن النمو الاقتصادي مع معدلات مرتفعة نسبيا من البطالة.

10. سجلنا وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي كمتغير مستقل ومعدل التشغيل كمتغير تابع في أغلب سنوات الدراسة، باستثناء ما سُجل الفترة 1987-1989، والعام 1992، والفترة 1994-1995.

وباستثناء هذه الفترات فإن العلاقة الطردية كانت واضحة في معظم سنوات الدراسة. ما يمكننا من استنتاج أن هناك علاقة عكسية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة.

11. توضح نتائج تقدير النموذج للفترة 1985-2013 أنه ليس هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي. بمعنى أن البطالة الدورية لا تعتمد على الدورة التجارية للإنتاج، مما يعني بدوره ربما كانت هناك عوامل أخرى تُؤثر في معدل البطالة في الجزائر. **وهو ما يُثبت خطأ الفرضية الثالثة**

12. أن نموذج OKUN يصف العلاقة الخطية ما بين معدل البطالة، ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، حيث أنه يربط بين سوق الإنتاج، وسوق العمل. لذا فالقانون تقريبي لعوامل أخرى غير العمل مثل الإنتاجية والأجور الحقيقية وغيرها ... وتختلف نتائج الدراسات المطبقة على القانون حسب الفترة الزمنية، والبيئة الاقتصادية للدولة.

13. هناك مجموعة من العوامل تساهم في عدم وضوح هذه العلاقة في حالة الجزائر مثل:

- انخفاض في اثر المضاعف الناتج عن تداول الأموال من قبل العمال؛
- توقف بعض العاطلين عن العمل عن البحث عن فرص عمل، لذا يتم شطبهم من قوائم وسجلات البطالة لسنوات قادمة؛
- بعض العمال يعملون بنظام العمل الجزئي؛
- قد تتناقص إنتاجية العمل، ربما لرغبة أرباب العمل في الاحتفاظ بحجم عمالة أكثر مما يحتاجونه. كما يحدث في القطاع العام، مما ينتج عنه بطالة مقنعة.

14. عدم وضوح قانون Okunفي حالة الجزائر، قد يرجع كون أوكن عالج هذه العلاقة في اقتصاد متقدم ومتطور صناعياً، بينما دراستنا عالجت اقتصاد ريعي تابع للمراكز والأقطاب الرأسمالية، ويعتمد بشكل مزمن على الموارد الطبيعية في تكوين الناتج.

15. عدم وضوح قانون Okun في حالة الجزائر، قد يرجع كون Okun استخدم سلسلة بيانات فصلية للفترة (1947-1957) أي (44) مشاهدة، بينما استخدمنا في دراستنا سلسلة بيانات سنوية للفترة (1985-2013) أي (29) مشاهدة. ولهذا تأثيره على نتائج التقدير؛ لأن البطالة تتميز بأنها ظاهرة موسمية.

16. إن قطاع النفط بطبيعته من الأنشطة ذات رأس المال الكثيف، فلا يوفر فرص عمل تناسب البطالة المرتفعة، ولذلك فإن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع النفط محدودة الأثر على السكان داخل الدول المنتجة للنفط. خاصة عندما لا تُستغل فترات ازدهار أسعار النفط والاحتياطات المتولدة منه في صنع قاعدة إنتاجية قوية للسلع

والخدمات، وبالتالي تبقى سمة التكوين الهش للناتج المحلي الإجمالي سمة ملاصقة لهذه الاقتصاديات، ما يحول دون تحويل أثر النمو الاقتصادي على البطالة.

17. من الدراسة التطبيقية يتبين أن نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات ناتج في أغلب السنوات عن تقلبات الأسعار النفط، وبالتالي فإن حالة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ترجع بما يتجاوز 50% في أغلب السنوات عن ارتفاع مستوى الأسعار في النفط، وهذا الأمر يؤدي إلى تعميق فك علاقة الارتباط بين نمو الناتج وبين زيادة التشغيل وكمحصلة لذلك تعميق فك العلاقة بين النمو الاقتصادي وخفض البطالة.

18.نتيجة تركز الصادرات الجزائرية في المحروقات، فإن النمو الاقتصادي الناتج عن مكونات الطلب الكلي لن يكون ناتجا عن الصادرات خارج مجال المحروقات، وبالتالي لن ينتج عن ذلك توسع في عمل المؤسسات المصدرة للسلع خارج المحروقات واستفادتها من وفرات الحجم الذي يتطلب زيادة في مزج عوامل الإنتاج خاصة عنصر العمل بالنسبة للصناعات كثيفة العمالة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي الناتج عن نمو مكونات الطلب الكلي خاصة الصادرات (وفي الحالة الجزائرية الصادرات من المحروقات) لن يكون له اضافة أو أثر بالغ في مجال التشغيل، والمساهمة في خفض معدلات البطالة.

ثانيا: التوصيات

1.ضرورة العمل من خلال استراتيجيات متوسطة المدى من أجل الخفض من النمط الريعي سواء لتكوين الناتج أو هيكل الصادرات، للاستفادة من انعكاسات النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر.

2.ضرورة الاستمرارية والتطوير في سياسات الدولة المتعلقة بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها تُمثل مدخلا مهما لتوفير مناصب الشغل وخفض معدلات البطالة، كما تسمح بالتحول بشكل تدريجي من النمط الريعي إلى النمط الإنتاجي الصناعي.

3.ضرورة الاستفادة من برامج التأهيل والدعم في إطار اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، من أجل تطوير المنتجات المحلية وزيادة تنافسيتها، لتمكينها من اختراق الأسواق خاصة الأوربية، ولتمكين من تغيير هيكل الصادرات الجزائرية بما يسمح بانعكاس نمو الصادرات على التشغيل.

ثالثا: أفاقالدراسة

كآفاق بحثية لهذه الدراسة نقترح دراسة مقارنة لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في ظل طبيعة الاقتصاديات للدول النفطية والدول غير النفطية. واختيار عينة من الدول مكونة من الجزائر السعودية والعراق وروسيا والمكسيك، وتونس والمغرب وماليزيا وتركيا وسنغافورة.

فهرسالمحتويات

الشكر.....	
الاهداءات.....	
الملخص.....	
فهرس الجداول.....	
فهرس الأشكال البياني.....	
المقدمة العامة	أ – ز
الفصل الأول: **النمو الاقتصادي و البطالة مقاربة نظرية**.....	9
تمهيد.....	10
المبحث الأول: **المفاهيم النظرية حول النمو الاقتصادي**.....	11
أولا : ماهية النمو الاقتصادي.....	11
ثانيا : النمو و التنمية المستدامة.....	11
ثالثا : نظريات النمو الاقتصادي	12
المبحث الثاني: **المفاهيم النظرية حول البطالة**.....	23
أولا: مفهوم و تعريف البطالة.....	23
ثانيا: العلاقة الاحصائية لفيليبس.....	29
ثالثا: علاقة التضخم بالبطالة لسام ويلسون سولو.....	31
رابعا : قانون أوكين.....	32
خلاصة الفصل.....	35
الفصل الثاني: **علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر**.....	36
تمهيد.....	37
المبحث الأول : **تحليل تكور مؤشر البطالة في الجزائر**.....	38
أولا: تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة(1980-2013).....	38
ثانيا: واقع القوى العاملة غير المشتغلة(البطالين) و توزيعها.....	38
ثالثا: تطور البطالة في الجزائر وفقا للمراحل الاقتصادية.....	43
المبحث الثاني : **علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**.....	45
أولا:تحليل علاقة البطالة بالتضخم.....	45
ثانيا: أثر أسعار النفط على البطالة.....	47
ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر.....	48
رابعا: أثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر.....	49
خامسا: تحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر.....	52
خلاصة الفصل.....	63
الخاتمة العامة.....	64
قائمة المراجع.....	70

فهرس الجداول

(1-2)	توزيع البطالين حسب الجنس و المستوى التعليمي	40
(2-2)	الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر في الفترة (1990-2010)	48
(3-2)	تطور معدل البطالة والاستثمار العمومي للفترة(1990،1998).....	50
(4-2)	تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي للفترة (1999-2010).....	51
(5-2)	تطور معدل البطالةومعدل النمو الاقتصادي للجزائر للفترة(1985 – 2013).....	53
(6-2)	تطور معدلات التشغيل، البطالة ومعدل النمو الاقتصادي للفترة(1985-2013).....	54
(7-2)	متغيرات الدراسة و مصادر البيانات.....	57
(8-2)	تقدير النموذج.....	57
(9-2)	تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر بالأسعار الجارية للفترة (2001-2012)بطريقة القيمة المضافة.....	59
(10-2)	تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2001-2009).....	60
(11-2)	الصادرات خارج مجال المحروقات بالنسبة للصادرات الإجمالية للفترة(2001-2012).....	62

فهرس الأشكال البيانية

(1-1)	المفهوم الرسمي للبطالة.....	24
(2-1)	نشوء البطالة بسبب جمود الأجور عند الكلاسيك.....	26
(3-1)	البطالة عند النيوكلاسيك.....	28
(4-1)	منحنى فيليبس.....	30
(1-2)	تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (1980-2013).....	38
(2-2)	توزيع البطالين حسب فئات العمر.....	39
(3-2)	نسب البطالة حسب الجنس.....	41
(4-2)	توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية.....	42
(5-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1973-2011).....	43
(6-2)	اتجاه البطالة و التضخم في الجزائر للفترة (1980-2012).....	45
(7-2)	تطور معدلات البطالة و تطور أسعار النفط خلال الفترة(1970-2010).....	48
(8-2)	تطور معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر للفترة(1985-2013).....	53
(9-2)	تطور معدل التشغيل ومعدل النمو الاقتصادي للجزائرللفترة(1985-2013).....	55
(10-2)	الناتج المحلي والقيمة المضافة لقطاع المحروقات للفترة(2002-2012).....	60
(11-2)	الأسعار الشهرية للنفط خليط الصحراء للفترة 2005-2012.....	61

ملخص

إن معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو و معدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، باعتبار أن السياسات الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو و ليس لتخفيض نسب البطالة السائدة، التي تعتبر في أغلب النماذج الاقتصادية القياسية كمتغيرات خارجية.و لذلك فإن التحليل النظري أو المقاربات النظرية لظاهرة البطالة، قد تفقد أهميتها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية المثبتة في الواقع. و كذلك بالنسبة للسياسات الاقتصادية التي لا تهدف في غالب أحيان إلى تخفيض معدلات البطالة و إنما لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وقد حاولنا من خلال هذه المذكرة أن نحلل العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي و تغير نسب البطالة في الجزائر للفترة 1985-2013، ومدى موائمتها لقانون أوكن. وقد توصلنا من خلال تقدير النموذج أنه لا توجد هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي. وأن البطالة الدورية لا تعتمد على الدورة التجارية للإنتاج، وأن هناك عوامل أخرى قد تُؤثر في معدل البطالة في الجزائر.

Resume

La connaissance mutuelle de l'effet entre des taux de croissance et le taux de chômage est le facteur le plus important pour comprendre comment influencer sur le chômage, comme les politiques(polices) économiques d'habitude développées pour augmenter des taux de croissance et ne pas réduire le taux de chômage, qui est dans la plupart des modèles économiques invoquent la norme(le standard) étrangère.

Et donc, l'analyse théorique ou les approches théoriques le phénomène de chômage, peut perdre leur importance s'il n'a pas pris en compte les relations causales qui sont installées en fait. Et aussi pour les politiques(polices) économiques qui visent le plus souvent à réduire le chômage et augmenter les taux(tarifs) de croissance économique.

Nous avons essayé, par ces memoire analysent la relation entre des taux de croissance économiques et le changement(la monnaie) de taux de chômage en Algérie pendant la période 1985-2013 et a harmonisé la loi Okun. Nous avons le modèle qu'il n'y a aucune relation statistique significative entre le chômage la croissance économique. Et le chômage périodique ne dépend pas du cycle économique de production et qu'il y a d'autres facteurs qui peuvent affecter le taux(tarif) de chômage dans l algerie.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر

"تحليل مدى ملائمة قانون أوكين"

تحت إشراف الأستاذ/ الدكتور:

إعداد الطالب (ة): **عقبة عبداللاوي**

إسحاق كواشخية

لجنة المناقشة

د/ رياض ريمي	أستاذ محاضر بجامعة الوادي	رئيسا
د/ عقبة عبداللاوي	أستاذ محاضر بجامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د/ السعيد بوشول	أستاذ محاضر بجامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014